الجزء الثاني

امتياز الأحساء عام ١٩٢٣م

obeikan.com

obeikan.com

في صَحيفة التايمز يوم ٢١ مايو ١٩٢٣م، تحت عنوان: (امتياز تنقيب عن النفط في الخليج) وردت رسالة صحفية من البصرة نصها كالآتي: «نشرت صَحيفة بغداد تايمز أن السيد فرانك هولمز، نيابة عن (شركة إيسترن آند جنرال سنديكيت) (Eastern &General Syndicate) قد حَصَل من ابن سعود، سلطان نجد، على حق امتياز ثمين للتنقيب في أراض مساحتها أربعة آلاف ميل في منطقة الأحساء، ويغطي حق الامتياز ثلاث مئة ميل من شاطئ الخليج. . . وأن العقد يُعطي ابن سعود خُمْس جميع الأرباح، وإذا ما برهن الحقل على توافر النفط فإن ابن سعود يعتزم استغلال العائدات في تنظيم منطقة الأحساء كمنطقة متميزة على الطراز الحديث، بطرق مُعبدة للسيارات، وأعمال للري تحت إشراف خبير بريطاني، وتعليم وخدمات صحية. تتوافر في هذه المنطقة بكثرة مياه العيون، لكن ابن سعود حتى الآن يفتقرُ للمال. إن تنمية المنطقة ربما تؤثر بصورة كبيرة في الحركة الوهابية، ويكون لها كذلك نتائج سياسية أخرى. . . ».

إن المؤثرات المحتملة للثروة غير المألوفة على اقتصاد وحياة الجزيرة العربية الصحراوية قد تنبأ بها صحفي ذكي ؛ ولكن كان يتعين مُضي بعض الوقت، قبل أن تترجم تنبؤاته إلى الواقع على أيدٍ أخرى غير أيدي الميجور هولمز وشركائه التجاريين، الذين ليس لدينا عن نشاطاتهم في الجزيرة العربية سوى أكثر الروايات ضآلة. إن قصة هذا الامتياز الأول لنفط الجزيرة العربية ليستحق بصورة كبيرة ـ على أي حال ـ روايته بالكامل، أو على الأقل بأكمل ما تسمح به الحقائق المعلومة عنه. في دراسته الشاملة عن (النفط في الشرق الأوسط)[1]

(1) Steven Hemsely Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954).

يخبرنا السيد ستيفن لونغريك القليل جداً حول الموضوع: فيما يبدو كان يعد هذه المغامرة مجازفة مقدراً لها الفشل، وتستحق ذلك خاصة أن (إيسترن آند جنرال سينديكيت) وهي شركة مالية من مدينة لندن يترأسها السيد (إيدموند ديفز) ليس لها مكانة مرموقة بين شركات النفط الكبرى في العالم. إنه لا يذكُرُ لنا أن إحدى تلك الشركات، وهى شركة الأنجلو - بيرشيان أويل (الشركة الأنجلو - فارسية للنفط)، كان لديها ما يُمكن أن يوصف باعتدال حالة من الترقب أثناء المفاوضات بين ابن سعود والميجور هولمز، رغم أنه يقول بالفعل إن اهتمامها التنافُسي المدعوم بـ «الاستشارات الحَذِرة من المندوب السياسي البريطاني، والشك الطبيعي للشيخ أحمد الجابر»؛ حاكم الكويت أديا إلى تأجيل منح حقوق الاستكشاف للميجور هولمز لمدة عام في المنطقة المحايدة الكويتية، التي تعد ملكاً مشتركاً غير قابل للتقسيم لكل من الشيخ أحمد الصباح وابن سعود بموجب اتفاقية تسوية الحدود التي تم الاتفاق عليها بين الأخير والسير بيرسي كوكس(*) في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢م.

مهما كان من أمر، لابد من الاعتراف بأن للميجور فرانك هولمز نزعة وتقدير غير عادي لاحتمالات الموقف، تمكنه من تأدية دور رئيس في الحصول على الرخص اللازمة لفتح أكبر مخزون للنفط في العالم. فبامتيازات التنقيب في منطقة الأحساء (عام ١٩٢٣م)، والمنطقة المحايدة للكويت (عام ١٩٢٤م) والبحرين (عام ١٩٢٥م) والكويت بعد بضع سنوات ـ حقق هذا «النيوزيلندى

(*) السير بيرسي كوكس: سياسي وعسكري بريطاني معروف التحق بالجيش البريطاني في عام ١٨٨٤م، وانضم إلى إدارة حكومة الهند عام ١٨٨٩م وتدرج في المناصب حتى صار وزيراً للخارجية في حكومة الهند التي كانت تشرف على مصالح بريطانيا في الخليج. وبعد الحرب العالمية الأولى عُيّن مستشاراً سياسيّاً للحملة البريطانية على العراق. بعد الاحتلال العراقي عُيّن حاكماً سياسيّاً في العراق، نقل بعدها سفيراً لبلاده في طهران، ثم أعيد مندوباً سامياً في العراق عام ١٩٢٠م، وتقاعد عام ١٩٢٣م. توفي عام ١٩٣٧م.

العنيد والصبور» كما يلقبه لونغريك ـ سجلاً في حياته يدعو للفخر. وسوف يرتبط اسمه دائماً بتطوير حقول النفط العربية، بالرغم من أن أول مشاريعه الذي يغطي أكبر مناطق الإنتاج المحتملة قد مُنِيَتْ بالإخفاق التام. إن اهتمامي في هذا الكتاب، ينصب على هذا الجانب وحَده، حقول البترول الشاسعة في المملكة العربية السعودية التي أثمرت بجهود أخرى وكنتيجة لأول اكتشاف للنِفط في البحرين أصغر المناطق التي حصل هولمز على حق التنقيب فيها.

إن وصف لونغريك لمشروع الأحساء يترك الكثير مما يُرغب في معرفته، ويبدو أنه قد جانبه الصواب في تقليله من شأن إنجاز كان من المقدر له هو شخصيّاً أن ينافس عليه دون نجاح في سنوات لاحقة كمندوب لإحدى أكبر شركات النفط في العالم، ألا وهي شركة نفط العراق. و يكتب: "أنه في شتاء عام ١٩٢٢م تابع الميجور هولمز المفاوضات بين السير بيرسي كوكس وسلطان نجد فيما يتعلق بحدود الكويت – الأحساء. . . وفي هذه المناسبة قدم هولمز إلى ابن سعود مقترحاته بشأن رخصة للتنقيب عن النفط تغطي منطقة الأحساء. كان السلطان، الذي تلقى النُصح من السير كوكس، حَذراً بحكمة، ورغم ذلك، أصدر إذناً شاملاً لهولمز في مايو ١٩٢٣م، للتنقيب ورسَماً سنوياً صغيراً وخياراً ساري المفعول لمدة عامين من أجل امتياز لاحق. أرسلت (شركة إيسترن آند جنرال) في أواخر عام ١٩٢٣م جيولوجي سويسري إلى المنطقة واعتزمت إجراء حفر تجريبي، ولكن ما حدث هو أن الشركة لم تستطع تحمل نفقات الاستثمار وعجزت عن إثارة اهتمام أي من الشركات الكبرى، فكان لابد للترخيص واتفاقية الخيار الآجل أن ينتهيا في عام ١٩٢٧م بعد تجديدين» (انتهيا فعليّاً في عام ١٩٢٨م).

على العموم هذه الإفادة الموجزة للغاية عن الأمر، التي نقلتها بالكامل يمكن عدّها تفي بما هو مطلوب من أجل الأغراض العامة. ولكنها ليست القصة الكاملة لميلاد النفط العربي، الذي حوله، من حسن حظنا توجد

شهادة شاهد عيان لمداولات مؤتمر العقير، التي لم يتم نقلها أو حتى الإشارة إليها في كتاب لونغريك. هذه الشهادة هي شهادة مواطن أمريكي معروف من أصل لبناني هو أمين الريحاني، مؤلف كتاب (ابن سعود: الجزيرة العربية)[٢]، الذي لم يكن لديه اهتمام خاص في أي شيء تجاري كالنفط، ولكنه كان مهتماً بشكل عميق بسياسات الجزيرة العربية في فترة ما بعد الحرب، التي كان يزور دولها وممالكها المختلفة أثناء هذه الفترة يبشر بحاجتهم للسلام والوحدة، وليقيّم لنفسه احتمالات تحقيق هذه الأهداف التي لا تقدر بثمن في ظل أحوال شبه الجزيرة ومحيطها آنذاك. لقد كانت محضُ صدفة تلك التي قادته إلى ساحل الأحساء عند بدء مؤتمر سياسي، كانت أغراضه الرئيسة إرساء الحدود بين أقاليم ابن سعود والأقاليم المختلفة التي كانت تحت حماية بريطانيا العظمى في منطقة الخليج، بالرغم من أنه كان مفهوماً لدى المتفاوضين من جميع الأطراف أن خطوطاً يتم رسمها عبر الصحراء لشعب لم يحدث أن افترق على الإطلاق فيما مضى، قد تحدث تمييزاً بينهم، وتحدد من سيملك الثروة الهائلة أو يصبح فقيراً. ومع ذلك ربما كان من المحتمل أن يكون الريحاني بعيداً عن حضور هذه المناسبة لولا التأخيرات والقيود التي كانت تبدو لصيقة بالترحال القانوني في العالم الجديد الذي بَزَغ بعد الحرب العالمية الأولى. قبل أن يزور اليمن في أبريل عام ١٩٢٢م كتب الريحاني إلى ابن سعود طالباً الإذن لزيارته في الرياض؛ وقد أرسل الملك كافة تعليماته اللازمة لمندوبه في البحرين لمنح الريحاني جميع التسهيلات المطلوبة لذلك الغرض. ومع ذلك عند خروجه من اليمن عند نهاية يونيو تم تأخيره لمدة ستة أسابيع في عدن من قبل السلطات البريطانية هناك، الذين بسماعهم لرغبته في زيارة نجد أصرّوا على وجوب

(2) Ameen Rihani, *Ibn Sa'oud of Arabia*(Constable,1928).

إبلاغ زملائهم في بغداد لكي يتم التدقيق في أمره بواسطة السيدة جيرترود بيل(*) والسير بيرسي كوكس، اللذين سيُقَرران عما إذا كان سيُسمح له بزيارة ابن سعود. وفي نهاية الأمر وصل إلى بومباي في الهند يوم ٢٢ أغسطس، حيث تم إبلاغ الشرطة الأمنية رسميّاً أنه بالرغم من علمهم «بأن حضوره متوقع في البحرين إلا أنه لا مانع من مواصلته إلى بغداد، وأنه في جميع الأحوال، من الضروري أن يواصل إلى هناك أولاً». وصل الريحاني إلى بغداد في الوقت المناسب، حيث كان المندوب السامي على وشك زيارة ابن سعود في العقير. وفي هذه الظروف كان طبيعيّاً أن يسافرا معاً إلى ذلك المقصد، ولقد كان ذلك بالفعل هو الترتيب الذي تم الاتفاق عليه ؛ ولكن السير بيرسي كوكس تأخر بسبب أمور ذات طبيعة سياسية مهمة. واصل الريحاني رحلته وحيداً إلى البَصرة، وبعدها وحيداً كذلك إلى البحرين. وفي البحرين وجد الريحاني نفسه في النهاية بين أصدقاء أكثر استعداداً لتحقيق مَطلبه في مقابلة ابن سعود، الذي بعث إليه برسالة ينبئه فيها وصوله إلى العقير واستعداده لمقابلته. وبعد بضعة أيام وصل الريحاني إلى العقير.

في البحرين تعرف الريحاني على الميجور "إتش. آر. بي. ديكسون(**)،

(*) السيدة جيرترود بيل موظفة بريطانية شهيرة، ولدت سنة ١٨٦٨م، وتلقت تعليمها الجامعي في جامعة أكسفورد، ودرست التاريخ السياسي واللغات الشرقية، منها: العربية والفارسية، وارتحلت إلى إيران والعراق حتى تعيّنت عام ١٩١٥م في دائرة المخابرات البريطانية السرية في مصر، واشتهرت هذه الدائرة باسم المكتب العربي. بعد الاحتلال البريطاني عملت مساعدة للسير بيرسي كوكس الحاكم السياسي للعراق. عملت في العراق حتى وفاتها عام ١٩٢٦م. لها عدد من الكتب والمقالات حول الأدب الفارسي والآثار والرحلات.

(**) هارولد ريتشارد ديكسون. المعتمد السياسي البريطاني في البحرين عام ١٩٢٠م. ثم المعتمد السياسي في الكويت خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٦م. وبعد تقاعده وفي عام ١٩٣٦م تعين في الكويت ممثلاً مقيماً لشركة نفط الكويت. نشر كتابين عن تجربته العملية ورد ذكرهما في سياق الكتاب.

انظر موسوعة الملك عبدالعزيز الدبلوماسية، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٩٩٩م، ص٦٤٠.

ضابط الاتصال، الذي لم يَذكُر عنه شيئاً، رغم أنه كان في معيّة السير بيرسي كوكس طوال مؤتمر العقير. و ديكسون نفسه في كتابه (الكويت وجاراتها)[٣] لم يكن لديه اهتمام كبير ليحدثنا عن موضوع النفط الذي كان يتم تداوله في تلك المناسبة، ولكنه يكشف عن حقيقة ذات بعض الأهمية يذكرها الريحاني بصورة عرضية للغاية في الهامش[٤] عندما يذكر زيارته للرياض ووفقاً لما أورده لونغريك، فإنها توضحُ لماذا تابع هولمز المفاوضات المتعلقة بحدود الكويت – الأحساء؟ لقد كان الميجور هولمز حقّاً ليس بالشخص المجهول عند ابن سعود، الذي سبق أن زاره خلال الجزء الأول من عام ١٩٢٢م في الرياض الدكتور إيه. مان (A. Mann)(*) فيما يبدو بوصفه الوظيفي كطبيب، لقد كان له ـ على أي حال ـ اهتمامات أخرى غير الدواء، و تحدث إلى مُضيفه عن النفط، مما نتج عنه أن غادر إلى لندن بوصفه الممثل الشخصي لابن سعود في بعثة متجولة. ما من شك في أن الدكتور مان كان قد سمع الشائعات المنتشرة آنذاك، التي ذكرها ديكسون، عن وجود نَزّ نفطي في جوار القطيف ؛ وكما يبدو فقد تم تقديمه إلى الميجور هولمز بواسطة الكابتن (جيه. إل. تشيني) (J.L.Cheney) الذي كان يعمل آنذاك في بغداد، الذي طالب لاحقاً بمقابل مالي من (إيسترن

(3)H.R.P.Dickson, *Kuwait and her Neighbours* (George Alen&Unwin,1956).
(4) Ameen Rihani, *Ibn Sa'oud of Arabia* (Constable,1928). p.158.

(*) الكسندر مان: طبيب انجليزي، أرسله المندوب السامي في العراق السير بيرسي كوكس في مهمة طبية للرياض، وقبل مغادرته الرياض عقد اتفاقاً مكتوباً مع الملك عبدالعزيز على أن يعمل الدكتور مان ممثلاً له في لندن لمدة أربع سنوات وبراتب مقداره ١٢٠٠ جنيه سنوياً وأن يقوم بالعمل على توثيق العلاقات بين بريطانيا ونجد، وتم توقيع الاتفاق بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٢٢م، لم توافق الحكومة البريطانية على منحه صفة رسمية دبلوماسية كممثل للملك عبدالعزيز، ولكنها وافقت على تعيينه ممثلاً شخصيّاً له. أثار الدور الذي قام به الدكتور مان بشأن إعطاء امتياز الأحساء لشركة خاصة دون إعلام الحكومة البريطانية، غضب المندوب السامي بالعراق. تم إنهاء خدماته كممثل شخصي للملك عبدالعزيز في لندن في شهر يناير ١٩٢٣م. انظر حول موضع الدكتور مان، تاريخ ١٣ يناير، ١٩٢٣م، وثيقة وزارة الخارجية البريطانية رقم F.O.37118936.

آند جنرال سينديكت) مقابل هذا التقديم بعد أن تسلمت الأخيرة امتياز الأحساء. مهما يكن من أمر، وصل هولمز ومَان إلى البحرين في طريقهما إلى الرياض في أكتوبر ١٩٢٢م، لمقابلة ابن سعود، كمندوبين لشركة (إيسترن آند جنرال سينديكيت). استضافتهما عائلة ديكسون أثناء إقامتهما بالبحرين، وأبحرا بعدها إلى ساحل الجزيرة العربية ومن ثمَّ وصلا بعدها إلى العاصمة السعودية، حيث طُرح مشروع امتياز للتنقيب عن النفط بشيء من النجاح.

سُمِعَ عن هولمز بعد ذلك في البصرة عندما أبحر إلى البحرين على ظهر السفينة نفسها التي أبحر عليها الريحاني، والذي أُفهم أن مرافقه كان «يُسافر في تلك الأنحاء من أجل صحته». لم يلتقيا في البحرين، ولكن عند وصول الريحاني بعد ذلك بوقت قصير إلى العقير، عُرضت عليه بصورة سرية وثيقة طُلب منه أن يُبدي آراءه فيها لفائدة ابن سعود. أدى الوصول المفاجئ لهولمز شخصيّاً ـ وهو كاتب الوثيقة ـ إلى تأخير دراستها؛ ولكن هولمز كان قد غادر بعد وقت قصير في سفر ليلي إلى الهفوف بنية مقابلة ابن سعود قبل وصوله إلى الساحل. أصبح الريحاني عندها بكامل حريته ليفحص المسودة ذات العشرين صفحة باللغتين الإنجليزية والعربية، التي قام، بعد أن نصح بإدخال بعض التعديلات القليلة (بالتوصية) للسلطان بقبولها. لقد كانت مسودة الامتياز للتنقيب عن النفط في الأحساء.

بعد يوم أو يومين أُعلم الريحاني بأن ابن سعود يرغب في مقابلته قبل وصول السير بيرسي كوكس؛ فانطلق عبر الرمال بين الساحل وواحة الأحساء. وعندما نصب مُخيمه لقضاء الليل وصل موكب ابن سعود؛ ولكنه مُنح شرف مقابلة طويلة معه، تناول الحديث خلالها الأمور السياسية فقط. في اليوم التالي ركبا سويّاً إلى العقير حيث تم تجهيز مخيم واسع كبير لاستقبال

الضيوف المرتقبين الذين وصلوا بعد حلول الظلام في يوم ٢٧ نوفمبر. إن الحيثيات السياسية للمؤتمر التي شغلت الأيام الخمسة التالية لا تهمنا هنا. لكن الميجور هولمز ـ الذي لم يرافق ابن سعود عند عودته من الهفوف إلى العقير ـ وصل إلى الساحل يوم ٣٠ نوفمبر و«نصب خيمته إلى جوار مُخيمنا». ولكن الريحاني يُضيف ذاكراً: «إن هولمز يأكل مع بني جلدته، رغم أنه لا يشاطرهم الثقة». إن (شركة النفط الإنجلو - فارسية) تريد الامتياز نفسه الذي تقدم له هو؛ والشركة لديها الحكومة البريطانية من خلفها - إن الحكومة البريطانية فعلياً هي التي تمتلك ٧٠٪ من أسهمها... ولهذا السبب - أساساً - كان المندوب السامي يقول للميجر هولمز «تريث حول موضوع الامتياز. إن الوقت لم يحن بعد بالنسبة له. إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتحمل عبء تقديم أية حماية لشركتكم!». وفيما يتعلق برسالة من السير آرنولد ويلسون الذي كان يتولى منصباً مرموقاً في (شركة النفط الإنجلو- فارسية)، ويتحدث فيها عن زيارة مبكرة إلى ابن سعود بغرض ترتيب صفقة حول النفط، يعلق الريحاني قائلاً: «من الواضح أنه قد حان الوقت لشركة النفط الإنجلو - فارسية أن تفاوض لحق امتياز».

في اليوم التالي زار هولمز الريحاني مدعياً أنه يعده «صديقاً في البلاط» وكان رده على ذلك بأنه كان قد أعطى نصيحته في الأمر سابقاً لابن سعود، وأن «ليس له هدف شخصي»؛ وبعد إدراج الريحاني في مفكرة يومياته في تاريخ ١ ديسمبر بعض التعليقات التي تنمُّ عن السخط والغضب على شمُولية التحكم البريطاني في الخليج العربي، استأنف تسجيله في مساء اليوم التالي، عندما بدا أن الأمور لا تسيرُ بصورة حسنة، فكتب: «إن الميجور هولمز واتفاقيته هم الآن في يد المندوب السامي». إن ابن سعود قد أسر له بقوله: «إنني لا أرى عدلاً في

بعض من الاعتراضات التي أبداها (السير بيرسي) على إضافاتنا وشرُوطنا. ولكنني قد عَهدتُ بالأمر لصديقي السير بيرسي كوكس، وإنني سأقبل بما يتفق عليه هو والميجَور». وفيما بعد، وفي المساء نفسه يُسجل "بعضاً من الأخبار السيئة عن امتياز الأحساء. إن بيرسي كوكس قد طلبَ من السلطان أن يكتب رسالة إلى الميجور هولمز ليقول فيها «بأنه لا يستطيع إصدار قرار إلا بعد أن يجري مناقشات معينة مع الحكومة البريطانية، واستشارتهم في الأمر». من الواضح أن » كوكس قد أرسل إلى ابن سعود مُسودة الرسالة التي ينبغي أن تتم كتابتها، مع صورة له شخصيّاً للعلم، ولكن لثلاث مرات رفض ابن سعود أن يَستجيبَ لمطلبه. ولثلاث مرات كَان يُصِرُ بعناد، و«أخيراً تمت كتابة الرسالة». وعندها توقف الأمر للوقت الراهن.

بعد عدة أيام لاحقاً سجلت مُذكرات الريحاني مجهوداته في الرياض لحث وإقناع ابن سعود بأنه بوصفه ملكاً على بلاده يمتلك الحق المُطلَقْ «لمنح حق الامتياز لأية شركة وفقاً لما يرتضيه، ما دامت الشركة إنجليزية. إن معاهدتكم مع الحكومة البريطانية لا تلزمكم بقبول الشركة التي يفضلونها. هاهنا شركتان إنجليزيتان، إحداهما مملوكة فعليّاً للحكومة البريطانية، بينما الأخرى ليس لديها أي شيء يربطها بالسياسة، وهي متحررة من كل تأثير حكومي، وإن لكم الحق في أن يكون لكم اختياركم الخاص في الأمر. . . » والكثير الكثير في ذات المعنى. من الواضح أن ابن سعود كان على اتفاق تام معه ؛ ولكنه لم يكن ليستطيع أن يَفصِل بين طموحاته الاقتصادية عن المشكلات السياسية التي كانت تجابهه من كل جَانب في عالم مملكته. إن توقعاته المالية المباشرة من صفقة هولمز، كان لابد أن تعادل العصفور المضمون في اليد، ألا وهي الإعانة المالية البريطانية لمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى (ذهب) في العام، التي كان لا يزال

يتسلمها رغم أن التزامات بريطانيا في موضوع المعونات المالية الحكومية لجميع الحكام العرب تعيّن تجميدها بداية من نهاية العام المالي ١٩٢٣- ١٩٢٤م. لم يكن ابن سعود يستطيع أن يَتحمّل مخاطرة إنهاء هذه المنحة على أمل ما قد يحصُل عليه من الشركة: مبلغ ٢,٠٠٠ ألفيْ جنيه إسَترلينى سنوياً، كما سنرى، عبارة عن إيجار المنطقة التي سيشتمل عليها حق الامتياز. علاوة على ذلك كانت هناك العديد من المشكلات السياسية في الميزان، التي لديه حولها بعض الأسباب ـ رغم ضآلتها ـ ليأمل بإمكان أن تتبنى الحكومة البريطانية موقفاً أكثر تفضيلاً لطموحاته. أن بيرسي كوكس كان خبيراً في الجمع بين الجزرة والعصا.

مَرّت شهور سنة ١٩٢٣م وحق الامتياز معلقاً على خيط رفيع، ولم يدخل الريحاني أية معلومة حول الموضوع في يومياته إلا في يوم ١٠ أبريل، عندما كان في بغداد. فكتب قائلاً: «ها هو الميجور هولمز مرة ثانية. لقد كان ينتظر كل هذا الوقت قراراً من شخص معين – من السلطان، من مقرّ المندوب السياسي، ووزارة المستعمرات حول الامتياز. لا شيء قد ظهر – لَا شيء في صالحه – وكان مُحْبَطاً. إنه يستعدُ للعودة إلى موطنه. لقد قال إن حكومتي ضدي لكنَني أعْلمُ أن السلطان يَميلُ إليه وإلى شركته بصورة كبيرة – وعندما غادرته كان على الموقف نفسه. وأخبرت الميجور ليغير رأيه ويعُودَ إلى الأحساء. إن السلطان سوف يكون قريباً هناك سوف أعطيك رسالة له، وإنني متأكدٌ بأنه سوف يَمنَحَك الامتياز... لا تهتم بما يقوله السير بيرسي كوكس... وفي جميع الأحوال عليك قبول دعوة السيدة كوكس لتناول الشاي، وأخبرها بأنك عائد إلى أرض الوطن و قُلْ وداعاً أيضاً للسيد بيرسي؛ لأنه إذا ما ارتاب في أنك ذاهبٌ إلى الأحساء، ربما سَبَقك إلى السلطان مع واحدة أو اثنتين من

مذكراته المكتوبة بقلم الرصاص مع السلامة وحظّاً سعيداً». من الواضح أن الريحاني لم يشاهد الفقرة التي بدأتُ بها هذا الفصل في صحيفة التايمز. إن إشارته التالية إلى الموضوع كانت من قرية الفريكة في لبنان بتاريخ أغسطس ١٩٢٣م، عندما تسلم مؤخراً رسالة من ابن سعود يقول فيها إنه «قد مَنَحَ امتياز الأحساء لشركة الميجور هولمز».

ويبدو أنه لم يتم نشر أي شيء يتعلق بالأسباب التي أدت إلى سحب الحكومة البريطانية لاعتراضاتها على الترتيبات التي تمت بين ابن سعود والميجور هولمز. وما من شك إن عناد وتَمَسُّك كلا الطرفين كان له أثره في نصرهم النهائي، بينما يُعزى بعض الفضل دون شك لأمين الريحاني لدعمه ومساندته المتواصلة للمشروع منذ البداية المبكرة. ومن المحُتمل أن يكون قد تأثر لحسابات ذات طبيعة سياسية، ولقد كان هناك كم كبير من الأقاويل ضد منح الامتياز لشركة كانت الحكومة البريطانية المسهم الرئيس والفعلي فيها، التي يحتمل أن يتم استخدام نفوذها السياسي، ومن المرجح أن هذا النفوذ سيستخدم لمصلحة الشركة في حالة النزاع وعدم الاتفاق. وحسبما نعلم، فإن مساندة الريحاني للميجور هولمز كانت حقيقية لا يشوبها أي هدف شخصي وتنطلق من رغبته في تحقيق أفضل المصالح لابن سعود.

ومن المحتمل بالطبع أن تكون (شركة النفط الأنجلو – فارسية)، بعد إعادة النظر في الوضع بكامله قد خففت من قلقها لكسب الامتياز الذي ربما كان سعيها إليه يعود في جزئه الأكبر إلى الرغبة في تحاشي المنافسة مع مصالحها الرئيسة في فارس من جانب شركة مُنافسة. وعلى الأرجح فإن من الصعب في حينه، وضع احتمال أن تَسْتبدَ بأي شخص فكرة أن مصير حقل رئيسي كبير

للنفط هو الموضوع، وأن رفض (شركة النفط الأنجلو - فارسية)، استناداً على قوة استشكاف جيولوجي، لأخذ امتياز البحرين، عندما تم عَرضه عليها بعد بضع سنوات يعد إثباتاً لا يقبل المجادلة حول هذه النقطة. إن من الصعب أخذ إشارات الكولونيل ديكسون المتأخرة كثيراً، على محمل الجد، حول النفط[٥] وارتباطه بمؤتمر العقير، التي ربما أحْدثها بشكل مؤكد تطورات فعليّة تالية. وبشكل أكثر تحديداً فإنه من الصعب تصديق بأن الشك في وجود النفط في الإقليم كان له أية علاقة بإصرار بيرسي كوكس على ضرورة إنشاء المنطقة المحايدة للكويت[٦]، الذي أملته بكل بساطة أسباب مقنعة لإيجاد أراض مشتركة لرعي قبائل الدولتين. في كتاب ديكسون الأول لذكريات الأحداث، وأعني كتاب (عَربُ الصحراء)[٧]، لا توجد أية إشارة على الإطلاق إلى مسائل النفط والمؤتمر، فيما عدا ذكر حلم المؤلف لعام ١٩٣٧م، الذي من الواضح أنَه قاد إلى اكتشاف حقل برقان النفطي. وفي كتابه "الكويت وجاراتها"[٨] يخبرنا، عن اهتمامه المبكر عام (١٩٢٠م)، وبحثه غير الناجح عن نزّ نفطي تم الإبلاغ عنه في جوار القطيف. فبينما كان منتظراً لانعقاد مؤتمر العقير يقول: «لقد سَليتُ نفسي بالكتابة للسير بيرسي حول نظرياتي الخاصة بالنفط»، وعندما أُبلغ أو سمع بقدوم الميجور هولمز الوشيك، قال «أبرقتُ للسير بيرسي بالشفرة مُعبراً عن الشَكْ بأنه قادمٌ لإسداء النُصح لابن سعود عن احتمالات وجود النفط في جوار القطيف وجبل الظهران...».

(5) Dickson, *Kuwait and her Neighbours* (George Alen&Unwin,1956). pp.268ff.

(٦) المرجع السابق .pp.274-75.

(7) H.R.P.Dickson,*The Arab of the Desert* (George Allen&Unwin,1949).

(8) Dickson, Kuwait and her Neighbours,pp.269,278.

مع كل هذه المَعْرِفة المسبقة لاحتمالات المنطقة، فإنه من المستغرب أن ديكسون ـ الذي يُقدَمُ لنا رواية كامله ومثيرة للاهتمام لمنازعات الحدود التي تمت مناقشتها وتَسْويتها في مؤتمر العقير ـ يُبدي اهتماماً قليلاً فقط بحضور الميجور هولمز (بعد لقائه مع ابن سعود في الهفوف) إلى العقير في ٣٠ نوفمبر (وفقاً للريحاني). إن ديكسون يخبرنا في روايته التي يجب مقارنتها مع مذكرات الريحاني المشار إليها أعلاه بأنه «لم يكن حتى اليوم الأخير للمؤتمر [أي الثاني من ديسمبر] أن شارك هولمز في أي دور. ففي الحديث الخاص الذي دار بين ابن سعود والسير بيرسي، كنت الشخص الوحيد الموجود معهما، أثار ابن سعود مسألة منح امتياز للتنقيب عن النفط (لشركة إيسترن آند جنرال). وإنه (أي ابن سعود) أخبر السير بيرسي كل شيء عن زيارة الميجور هولمز للأحساء؛ وبأن هولمز قد قدم تقريراً إيجابيّاً وكان حريصاً على الحصول على امتياز للنفط في الحال. واستفسر ابن سعود عما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة (الحكومة البريطانية) سوف يكون لديها أي اعتراض على منح هذا الامتياز. أجاب السير بيرسي: «كلا استمر في الأمر، ولكنني أحذرك بأن (شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت) ليست شركة نفطية، ومن المحتمل أنهم سيقومون ببيع حق الامتياز لآخرين». شكره ابن سعود وذكر بأنه فهم كل شيء. ثم تم استدعاء الميجور هولمز، الذي كان قد تم تقديمه سابقاً إلى السير بيرسي [والذي معه كان هولمز وموظفوه يأكلون منذ وصولهم إلى العقير، وفقاً للريحانى] بعدئذ إلى الاجتماع «ليطرح قضيته وآماله في النفط. . . إن السير بيرسي لم يكن يُحِب الميجور هولمز، ومن الواضح أنه كان يعتقد أن وجوده ضار ومعاد لمصالح حكومة صاحب الجلالة (بريطانيا). إن هولمز قد جاء ـ كما يُقال من البَاب الخلفي ـ وما من شك: في أن بيرسي كان سَيَدِينُه ويشجُبُ

نشاطاته أمام ابن سعود لو كان في استطاعته أن يفعل ذلك بصورة مأمونة ـ ولكن على أي حال ـ ولأنه شخصياً كان مُعجبًا للغاية بابن سعود، وغير راغب في إثارة عداوته بعد مسألة الحدود، فقد قام بتهدئته بحمله على الاعتقاد بأن حكومة صاحب الجلالة تعتزم مساعدته لتنمية بلاده وزيادة مدخوله».

كان ذلك مُجْمَل ما عَند ديكسون ليقوله حول الموضوع. إنه لا يخبرنا بأي شيء حول الرسالة التي كتبها ابن سعود إلى هولمز، ولا عن الإعاقة اللاحقة للمشروع. لقد كانت إشارته الوحيدة اللاحقة عن الموضوع[٩]، تتعلق باعتراض شيخ الكويت على قبول مناصفة المنطقة المحايدة مع ابن سعود، حيث يقول: «إنها لحقيقة، إن ابن سعود قد منح امتيازاً (لشركة إيسترن آند جنرال المحدودة) في مايو ١٩٢٤م [في الحقيقة مايو ١٩٢٣م] للتنقيب في منطقة الأحساء. وحيث إن الشركة لم تف بالتزاماتها للبدء في تنفيذ العمليات خلال ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع، فإن ابن سعود قد عَدّ الامتياز باطلاً وملغياً».

أما فيما يتعلق بالمنطقة المُحايدة، فإنه (أي ديكسون) لا يَذكُر بأنه في مايو ١٩٢٤م ـ وفقاً لرواية لونغريك[١٠] ـ حصل هولمز على حقوق للتنقيب في المنطقة من كلا الحاكمين مع خيار الحصول على حق امتياز في المستقبل. كما أن لونغريك[١١] يعلمنا بالإضافة لما سبق أنه بينما هذا الإذن قد ظل سارياً لفترة من الزمن عن طريق التجديدات، فإنه قد انقضى في موعده عند تاريخ غير محدد. إن ديكسون[١٢] نفسه يخلط في الأمر، حيث إنه يربطه بحدث لاحق ثم تطور لاحق بعد وقت بعيد

(9) Dickson, *Kuwait and her Neighbours* (George Alen&Unwin,1956). pp.279.
(10) Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954). p100.
(١١) المرجع السابق.
(12) Dickson,op.cit., pp.279-80.

في العام ١٩٤٨-١٩٤٩م عندما «اتفق الشيخ أحمد (شيخ الكويت) مع ابن سعود على منح امتياز المنطقة المحايدة لشركة (إميركان إنديبندانت أويل) و(شركة باسيفيك ويسترن أويل). وحيث إن شيخ الكويت فعل ذلك، حسب قوله، من منطلق رغبته في المحافظة على أواصر الصداقة مع ابن سعود، الذي أصبح دعمه تدريجيّاً أكثر أهمية له من ذلك الذي يتوقعه من البريطانيين، الذين أضحت سياستهم، بعد ظهور النفط في بلاده منحازة يوماً بعد يوم إلى جانب إسرائيل، وابتعدت عن العالم العربي والإسلامي بأجمعه، بما في ذلك هو شخصيّاً». ووفقاً للونغريك فإن احتمال وجود النفط في المنطقة المحايدة عام ١٩٥٣م لا تزال غير مؤكدة إذ تم حفر خمسة آبار جافة قبل الحقل الموجود في (الوَفرة)، وحقل آخر صغير استُخرج ما به، بينما استمر التنقيب اللاحق بشكل حثيث[١٣].

يبقى فقط التأمل في شروط امتياز الأحساء وقصة حياته القصيرة. حسب علمي فإن الوثيقة الفعليّة والموقعة في النهاية من قبل ابن سعود و هولمز لم يتم نشرها على الإطلاق؛ ولكن مواصفاتها العامة ومحتوياتها كانت تبدو واضحة بما يكفي من النُسخ (وهي بحوزتي) للمسودة الأصلية التي خرج بها هولمز من الجزيرة العربية. إن الخريطة الأولية للأخير، التي نشرها الريحاني[١٤] تحدد منطقة الامتياز بـ ٠٠٠ , ٣٦ ميل مُربع، محددة كالآتي:

(أ) في الشمال خط مستقيم يمتد من الغرب إلى الشرق بطول ٦٥ ميلاً من حفر الباطن إلى تقاطُع القمة الشمالية للمنطقة المحايدة للكويت مع شبه دائرة للكويت نفسها (بالتقريب على طول شمال خط العرض ٢٩ْدرجة)؛ وفي الغرب

(13) Longrigg, Oil in the Middle East pp215-6.
(14) Ameen Rihani, *Ibn Sa'oud of Arabia*(Constable,1928). p.85.

بخط متعرج وتقريباً حوالي ٤٠٠ ميل لخط مستقيم، يمتد من (حَفْر الباطن) عبر (وَبْرة) و(جُودَة) إلى (حَرَض) في الجنوب ؛ وفي الجنوب بخط مستقيم طوله ٩٠ ميلاً، يمتد تقريباً بمحاذاة شمال خط العَرض ١٠- ٢٥ْ درجة من حرض إلى تقاطع شبه جزيرة قطر ؛ وفي الشرق يُحده خط ساحل الخليج الفارسي من شمال رأس مشعاب بقليل إلى سلوى. كما سيُرى أن هذه المنطقة تشمل كامل المنطقة المُنتجة للنفط بالفعل الذي استثمرته أرامكو، رغم أن المنطقة التي باشرت الأخيرة العمل فيها أكبر كثيراً من تلك المبينة في امتياز الاحساء.

في إطار هذه الحدود تم منح المنقبين :

(١) الحق المطلق في التصرف بجميع آبار النفط والبترول والترسبات النفيسة في باطن الأرض، ويشمل ذلك جميع المعادن والأملاح المعدنية، مع كافة التسهيلات الضرورية، والحقوق والامتيازات شاملة لجميع الحقوق على السطح لإقامة المباني والمعدات المطلوبة لاستثمار الامتياز بكفاءة وفعالية.

(٢) الحق المطلق باستكشاف الإقليم واستغلال المعادن التي توجد فيه ؛ شاملة حق حفر الآبار، وإنشاء خطوط الأنابيب وبناء السكك الحديدية، ومنازل السكن، وإقامة خطوط التلغراف والهاتف، والقيام بجميع الأعمال الضرورية بغرض التنقيب في المنطقة ؛ الحق الحصري في إقامة مَصَافي النفط، واستغلال أية مياه توجد في المنطقة : بشرط أن يكون للحكومة الحق بصفة دائمة في استخدام هذه التسهيلات (على وجه الخصوص السكك الحديدية والتلغراف) في حالة وجدت الحكومة نفسها في حالة حرب.

(٣) الاستخدام المجاني لجميع الموانئ والمطارات، شاملاً للحق في تحسينها وتطويرها في المنطقة ؛ ويتعين أن يُفْهَم أن إدارة الجمارك في تلك الموانئ يجب

أن تظل في أيدي الحكومة، التي يبقى علمها هو الوحيد الذي يرفرف فوق الإقليم، بينما يجب على المستثمرين وهم يطورون تلك الموانئ أن يؤمنوا المباني الكبيرة المناسبة لاستخدام إدارة الجمارك.

(٤) الحرية في البيع والتصدير دون رسوم للتصدير أو رسوم جمركية على أي نفط أو معادن يحتمل العثور عليها، بينما يجب أن لا تتدخل الحكومة في الإدارة الداخلية للامتياز، وعلى المستثمرين دفع رسوم استيراد الأطعمة والملابس والبضائع العامة التي يجلبونها إلى البلاد.

(٥) الإعفاء من جميع المطالب المتعلقة بالميناء من ضرائب وإيجار الأرض.

(٦) الحق في التخلي عن أو بيع الحقوق والتسهيلات المترتبة من حق الامتياز كليّاً أو جزئيّاً إلى واحدة أو أكثر من الشركات البريطانية بشرط أن لا تتأثر بناءً على ذلك حقوق ومصالح السلطان.

(٧) حرية مندوبي المستثمرين داخل السلطنة، الذين سوف يكونون مسؤولين بالكامل تجاه لندن، وأن يكونوا أحراراً من أي تدخل محلي دون إذن المستثمرين.

إلى جانب هذه التسهيلات العامة والامتيازات كان مطلوباً من المستثمرين:

(أ) أن يبدؤوا العمليات في المنطقة المحددة خلال تسعة أشهر من توقيع الاتفاقية بإرسال الخُبراء لفحص الأحوال الجيولوجية لها بغرض اختيار المواقع الملائمة للحفر، وذلك تحت طائلة عقوبة إلغاء الامتياز في حالة فشلهم بالقيام بذلك، ما لم يكن ذلك الفشل بسبب قوة قاهرة. و في حالة الإلغاء فإن حق الامتياز يصبح لاغياً ولا أثر قانوني له، ولا يكون لأي من الطرفين الحق في رفع دعوى ضد الآخر نتيجة لذلك.

(ب) في حالة توقف المستثمرين بعد بدء العمليات لمدة سنتين عن الاستمرار في العمل ما لم يكن ذلك بسب ظروف قاهرة، فإن شروط الامتياز سوف تُعدُّ منتهية، بينما لا يترتب على ذلك إلقاء أية مسؤولية على المستثمرين.

(ج) يجب على المستثمرين أن لا يتدخلوا بأي حال من الأحوال في سياسة مملكة السلطان.

(د) التزام المستثمرين بتعيين العمالة المحلية، و وضعهم تحت إشراف مسؤوليتهم من الأوربيين أو الآخرين، بقدر ما يكون ذلك التوظيف متمشياً مع هدف إنجاح الامتياز، وأن على السلطان وموظفيه المساعدة في إيجاد تلك العمالة، بينما يكون للمستثمرين الحرية في استيراد العمالة الماهرة وغير الماهرة إلى الحد الذي يحتاجون إليه.

(هـ) على المستثمرين أن يدفعوا الأجور المناسبة للعمالة المحلية حسب الترتيبات عند وقت الارتباط بالعمل، وأن يؤمنوا لهم الرعاية الطبية الملائمة والدواء بالمجان أثناء فترة عملهم.

(و) يجب أن لا تتدخل الحكومة بأي حال من الأحوال في مشاريع وخطَط المستثمرين، ويجب أن تؤمن لهم كافة المساعدات والحماية، بينما تكون مسؤولية مندوبي المستثمرين تجاه لندن فقط فيما يتعلق بأي عمل يتولونه أو يتخلون عنه.

مدة الامتيازستكون سبعين عاماً، تؤول بانقضائها كافة الأصول المحلية الخاصة بالاستثمار – من مبانٍ من جميع الأنواع، ومواقع التزود بالنفط،

والآبار، والمناجم، وخطوط الأنابيب، ومستودعات النفط و مصافي البترول والتجهيزات الأخرى إلى الملكية المطلقة للسلطان دون أي مقابل ؛ إلا أنه في حالة رَغبَ المستثمر في إنهاء الامتياز خلال ٣٥ سنة من التوقيع عليه فله الحق في إزالةَ وأخذ مصانعه ومعداته وآلاته. في ضوء التساهل في الشروط المتعلقة بتخلي المستثمر عن المشَروع دون سبب وجيه قبل أو بعد البدء في عملياته (انظر: (أ) و (ب) سابقاً) دون جزاء أو إجحاف وضرر، فإنه يتضح أن الميجور هولمز قد حصل على شروط تفضيلية لشركته. والسؤال الذي يجوز طرحه هنا، هو عما إذا كان ابن سعود في موافقته على مثل تلك البنود كان قد استطاع أن يؤمنَ لنفسه قدراً معقولاً من المقابل المالي لما كان يَهبه.

إن الإجابة تكمْن في المادة ١٧ من مسودة حق الامتياز التي تَنُصُّ على أنه «سوف يكون للحكومة السعودية الحق في أن يخصص لها ـ كأسهم مدفوعة بالكامل ـ عشرون في المئة من جميع أو كل فئة من الأسهم تطرحها أية شركة أو شركات يكونها أو يؤسسها المستثمر لاستغلال الامتياز الذي يُمنح هنا» علاوة على ذلك، فقد نُصَّ في المادة نفسها بأن: «أية شركة أو شركات تكوّنت أو أسسَتْ، يجب عند تأسيسها وقبل توزيع الأسهم، أن تمنح للحكومة السعودية نقداً (و إلا حسب الشروط المعتادة لإصدارها) العدد المعين من الأسهم الذي سيعادل اسمياً ما مقداره ٢٠٪ من رأس مالها المدفوع، وسوف تفيد الحكومة السعودية عبر مندوبها في لندن عن قبولها أو رفضها لمثل ذلك العرض، إما بالكامل أو جزئيّاً خلال ستين يوماً بعد إبلاغه بالعرض بواسطة مندوبه الذي بدوره يبلغه للمستثمرين، وبعد انقضاء الوقت، في حالة عدم تسلمهم لأي رَد، فإن العرض سوف يعد مرفوضاً بالكامل. وتكون للشركة المُصدرة للأسهم عندها الحرية في التصرف في تلك الأسهم بالطريقة التي تراها مناسبَة. ويجب

أن يشتمل مجلس إدارة أية شركة تم تكوينها وإنشاؤها أو تم طرح الأسهم لتأسيسها على اثنين من الذين تعينهم الحكومة السعودية (والفقرة تشمل المدير التنفيذي و/ أو الرئيس) الذين يجب أن لا يختلف وضعهم فيما يتعلق بالمكافآت المالية عن ذلك الذي يحظى به المديرون الآخرون. لقد تم النص في هذه الفقرة على وجه التحديد بأن أول شخص يعينه الملك هو الدكتور. إيه. مان، الذي سبق ذكره كمندوب متنقل للملك في لندن. يبدو أن ديكسون[١٥] قد اعتقد بأن الدكتور مان كان عضواً في (إيسترن آند جنرال سينديكيت) بالرغم من أن ذلك لم يكن صحيحاً، حيث إن اتصاله الأساسي مع ابن سعود كان بصفة طبية فقط.

بعد مواد الاتفاقية ذات الطبيعة العامة، التي توضح جزاءات إهمال وغفلة المستثمر أو تخبطه المتعمد وتجاوزه لحدود امتيازاته وتسهيلاته، والطريقة التي تتم بها معالجة مثل تلك الأخطاء وحلها وتصحيحها محلياً، فقد نص بأنه في حالات النزاعات الخطيرة أو سوء التفاهم فإن مثل تلك الخلافات يجب إحالتها إلى مُحكم واحد في لندن يتم تعيينه بواسطة محكمة العدل الدولية التابعة لعُصْبة الأمم، أو بواسطة رئيس غرفة لندن التجارية وفقاً لنصوص قانون التحكيم لعام ١٨٨٩م.

وأخيراً، بينما تم الاتفاق على أن جميع الحقوق المالية المستحقة لحكومة ابن سعود بموجب نصوص الاتفاق يجب إيداعها لدى (بنك إيسترن المحدود) في شارع كروسبي سكوير في لندن، فإن النقطة الوحيدة التي يبدو أنها لم تكن موضوعاً لإدراجه في العقد كانت ربما هي النقطة التي يعول عليها الملك. فكما

(15) Dickson, *Kuwait and her Neighbours* . pp.268.

هو الحال دائماً فقد كان في حاجة مُلحة للسيولة النقدية، الذي كان دائماً ينساب من بين يديه الكريمتين بطريقة مذهلة، فإنه كان مفهوماً منذ بداية المفاوضات بأنه يجب إمداده بهذا المال كبدل إيجار اسمي للمنطقة التي يغطيها الامتياز. كان المبلغ الذي تم تحديده، في واقع الأمر هو مبلغ ٢,٠٠٠ (ألفيْ) جنيه إنجليزي ذهباً سنوياً، مستحقة للدفع مقدماً كل عام، ويبدو أن الجميع كانوا راضين بالصفقة. لقد كان ابن سعود كذلك راضياً بصورة مضاعفة عندما تسلم إيجار السنة الأولى، وهناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأنه كان متفائلاً حول احتمالات استلامه لمقدار مماثل لعدد من السنين، بينما انكب الخبراء على المهمة الشاقة والحزينة لاكتشاف أنه لا يوجد نفط في المنطقة. وحتى في الأوقات المتقدمة بعد ذلك حينما كان مستعداً ليُجرب أي عرضٍ واعد ليضيف بعض الشيء إلى عائداته، فقط ظل متشائماً حول احتمالات وجود النفط في بلاده حتى تم نسفُ تشاؤمه إلى عنان السماء بالتدفُق النفطي الغزير في شهرمارس عام ١٩٣٨م(*).

بعد أن دفعت شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت إيجار السنة الأولى بعد توقيع الاتفاقية، شرعت في تنظيم فريق من المنقبين تحت إشراف جيولوجي سويسري الجنسية. لا يوجد سجل مدون عن عمليات الفريق أو النتائج التي توصل إليها؛ ولكن من المعلوم أنهم لم يجدوا أي دليل يبررُ الكشف اللاحق من خلال الحفرالفعلي خلال موسم شتاء عام ١٩٢٣ - ١٩٢٤م القارس -

(*) ذكر المؤلف أن معلوماته عن شروط الامتياز الممنوح (لشركة إيسترن آندجنرال سنديكيت) في عام ١٩٢٣م معتمدة على مسودة اتفاق أحضره هولمز إلى الجزيرة العربية، ولكن في الحقيقة جرت بعض التعديلات على هذه المسودة قبل توقيعها، لذلك لم يذكر اسم الدكتور مان ولا "ذا ايسترن بنك" بالاسم، كما أن الإيجار السنوي عدل من ٢٠٠٠ جنيه ذهب إلى ٣٠٠٠ جنيه سنوياً «كرسم حماية» (محرر نص اللغة الإنجليزية).

بالرغم من ذلك، تم دفع إيجار السنة الثانية في حينه إلى ابن سعود في صيف عام ١٩٢٤م، بينما تولى الجيولوجيون التنقيب اللاحق أثناء أشهر الشتاء التالي: دون نتائج مُشجعة. في هذه الأثناء كما توقع السير بيرسي كوكس فقد بذلت الشركة كل مجهود لتُثيرَ اهتمام شركات النفط الكبرى في حقوق امتيازاتها في كل من البحرين، وفي المنطقة المحايدة وفي الأحساء. وعلى العموم لم يكن هنالك من يقبل بأخذ مثل ذلك العرض المشكوك في أمره، ووفقاً للونغريك[١٦] فإن كلا من شركتي (شل) و (أنجلو - فارسية) رفضتا عَرضْ التراخيص الخاصة (بإيسترن آند جنرال سينديكيت)، التي كانت مُدتها ستنقضي في ٧ ديسمبر ١٩٢٧م. درست شركة (إستاندرد أويل أوف نيوجيرسي) العرض المقترح من ناحية نظرية نوعاً ما، ولكنها لم تتشجع بسبب وجود احتمال تدخل البريطانيين في العمليات التي تتم في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم السياسية الفعّالة. ولم يكن إلا في اللحظة الأخيرة أن تولت شركة فرعية لشركة (جُلف أويل كوربوريشن) إيجار الخيار الآجل في مناطق البحرين والمنطقة المحايدة. إننا لا نهتم هنا بالتعقيدات التي نتج عنها في النهاية تحوَّل حقوق شركة (إيسترن آند جنرال سنديكيت) في البحرين بالشراء إلى أيدي شركة (كاليفورنيا إستاندرد أويل) في نهاية عام ١٩٢٨م، وتأسيس شركة كنديّة فرعية في عام ١٩٣٠م لتقوم بالتشغيل. لكن يجب إدراك أن هذه كانت الخطوة الحيوية الأولى نحو اكتشاف واستغلال النفط العربي.

في ذلك الوقت، لم يكن هناك أحد مهتم بشكل جاد في امتياز الأحساء، الذي ظل في أيدي (شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت). كانت الشركة قد

(16) Longrigg, p101.

أنفقت مُسبقاً مبلغ ٤,٠٠٠ (أربعة آلاف) جنيه إنجليزي ذهباً كإيجار سنوي، وأكبر من ذلك بكثير كان قد تم إنفاقه في الاستكشاف والتنقيب في المنطقة رغم أنه لم يُوضح بصورة مُحددة. وفي مقابل كل هذا الإنفاق لم يكن هنالك من شيء يبشر بنتائج. واضطرت الشركة، وهي غير راغبة في التخلي عن حقوقها، الذي كانت تستطيع فعله دون التعرُض لضرر وفقاً لنص المادة (١٢) من الامتياز، إلى أن تراجع موقفها، في حالة إخلالها - دون مبرر بدفع مبلغ الإيجار السنوي الذي كان مستحقّاً للدفع في مايو عام ١٩٢٥م. لكنها أيضاً فشلت - وبدون مُبرر - في الاستمرار في تنقيب المنطقة خلال شتاء عام ١٩٢٥-١٩٢٦م وفي مايو ١٩٢٦م كان هناك صَمت من جانب الشركة حول موضوع الإيجار المستحق للدفع، تبعه توقف تام عن النشاط خلال فصل شتاء عام ١٩٢٦-١٩٢٧م.

وهكذا انقضت فترة العامين المنصوص عليها في الفقرة (١٢) والشركة في حالة إخلال لشرطين رئيسيين للعقد. أحجم ابن سعود - على أي حال - من مقاضاة الشركة، ربما كان آملاً بأن يتم دفع المتأخرات من الإيجار، والإيجار المستحق الدفع في مايو ١٩٢٨م بعد أن تستأنف الشركة عملياتها التنقيبية. إلا أن الأخيرة كالنعامة دفنت رأسها في الرمال، لتفيق على إنذار من ابن سعود بأنه سيضطرُ إلى إنهاء حق الامتياز إذا لم تقم الشركة بدفع متأخرات الإيجار واستئناف عملياتها في الوقت نفسه، وتم إلغاء حق الامتياز في نهاية عام ١٩٢٨م.

كانت تلك هي النهاية لمشروع، تسبب في الكثير من البحث عن تعاطف سياسي عند بدايته قبل بضع سنوات قليلة، والذي كان من الممكن أن ينتج عنه شيء مختلف للغاية لو كان قد تم وضعه في أيد كفؤة. لكن يبدو أن قيمة رأي

الخبير بدا مضاداً لرأي الروّاد الأوائل، بالرغم من أن المرء يأخذ الانطباع بأن شركات النفط العاملة في الشرق الأوسط آنذاك كانت أكثر اهتماماً بالمحافظة على احتكاراتهم القائمة أكثر من تشجيع البحث لاستثمار حقول نفط منافسة. ورغم ذلك، فإن العبء الرئيس من اللوم يقع على عاتق الجيولوجيين العاملين في المنطقة، وعما إذا كانت نشاطاتهم قد تأثرت بتعليمات رؤسائهم المهتمين أكثر بالجوانب التجارية للمشكلة أكثر من العمل على حيازة وتطبيق معلومات مُعينة. لقد ذكرتُ رفض (شركة النفط أنجلو - فارسية) لأخذ وتولي امتياز البحرين، الشيء الذي يبدو بأنه كان صواباً، بينما هناك مؤشر في الاتجاه نفسه تُقدِّمُه رسالة موجهة إليّ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٢٣م من السير آرنولد ويلسون الذي كان يشغل آنذاك منصب المدير العام المُساعد (لشركة النفط الأنجلو - فارسية)، وهو منصبٌ تم تعيينه فيه عام ١٩٢١م عند تخليه عن منصب المندوب السامي المدني بالنيابة في العراق بعد اندلاع ثورة العراق عام ١٩٢٠م. لم يحدث أن تناقشت مع ويلسون وجهاً لوجه حول موضوع سياسات العراق على الإطلاق، ولكن علاقاتنا الشخصية ظلت دائماً على شكل معقول من الصداقة، بالرغم من أنها تَوَتّرت في بعض الأحيان، و كان لديّ من الأسباب ما يحملني على الامتنان لمساعدته لي في الدخول إلى الجزيرة العربية في عام ١٩٢٤م، عندما كانت جحافل الوهابيّين في أوج هجمتهم ضد نظام حُكم الملك حسين في الحجاز(*). كنا نشترك حقّاً في المَقت الكامل للسياسة البريطانية لإيجاد مَمَالك هاشمية في العراق، وشرق الأردن، بينما كان مركز النفوذ الهاشمي في غرب الجزيرة العربية يتداعى نحو نهايته. لقد كنتُ بالفعل آنذاك المندوب السامي البريطاني في عَمّان، متخلياً عن منصبي في

(*) انتهى حكم الأشراف في الحجاز وآل الحكم إلى الملك عبدالعزيز وذلك عند مغادرة علي بن الحسين جدة في السادس من جمادى الآخرة عام ١٣٤٤هـ الموافق الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٢٥م.

العراق بعد وصول الأمير فيصل كمرشح لعرشها، وقدتم تعييني لمساعدة عبدالله في مجهوداته لإنشاء دولة عربية مُستقلة في شرق الأردن.

كتب ويلسون قائلاً: «أعتقد أن شعبية فيصل تتدنى باضطراد، وأنه يبحث على الدوام عن جهة أخرى لإلقاء اللّوم عليها... إنني آسفُ بأن عبدالله ليس بالأفضل، وأتمنى لو تستطيع العودة إلى ابن سعود و تحثه على الهدوء وعلى إبقائه بعيداً عن الانحراف». من المحتمل أنه كان يشير إلى سلسلة غارات الوهابيين في حينه على حدود العراق و شرق الأردن، التي كانت تلفت انتباه واهتمام الحكومة البريطانية بصورة كبيرة. استطرد قائلاً: «إنني شخصيّاً لا أعتقد بأن نفطاً سوف يوجد في إقليمه. وحسب علمي فإنه لا توجد ظواهر سطحية للنفط، وأن التكوينات الجيولوجية بشكل خاص لا تبدو إيجابية، من واقع القليل الذي نعرفه عنها، ولكن على أي حال ليس هناك من شركة تستطيع تَحَمُّل إقامة آبار في تكوينات هذه الأماكن (مهما كانت إيجابياتها) ما لم تكن هناك بعض المؤشرات السطحية للنفط».

يالها من أفكار لويلسون. فيما يتعلق (بإيسترن آند جنرال سينديكيت)، فإن إلغاء امتيازها بواسطة ابن سعود لم يورطها في أية مسؤولية من جانبها وفقاً لما ورد في نص المادة (١٢)، ولكن يبدو أنها وهي محتفظة بالامتياز حتى نهاية عام ١٩٢٨م، قد تحملت مسؤولية الإيجار الذي لم يتم دفعه عن ثلاث السنوات الماضية لحيازتها الامتياز. إن ابن سعود قد عدّ بالتأكيد أن الشركة مَدينة له بمبلغ ٦,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب كمتأخرات إيجار، وكما سوف يتضح في حينه، فإن هذه الحقيقة سوف تؤدي دوراً مهمّاً في مرحلة لاحقة لتاريخ النفط في المملكة العربية السعودية. وحتى الآن فإن ابن سعود قد تسلم وأنفق مبلغاً لم يكسبه بمقدار ٤,٠٠٠ جنيه ذهب، وأن ديناً قائماً مقداره

٦,٠٠٠ جنيه لن يسبب له قلقاً كبيراً خاصة أثناء تلك الأيام المزدهرة بالأعداد الوفيرة من الحجاج.

في خاتمة هذا الفصل تجدر الإشارة إلى أنه لا الريحاني ولا ديكسون قد ذكر أية إشارة إلى المرض الذي عاناه ابن سعود أثناء إقامته في الأحساء بعد مؤتمر العقير. لقد وصلت تقارير مُبالغاً فيها إلى العالم الخارجي، بعضاً منها ذهب إلى حد الإعلان عن وفاته. إن أحد هذه التقارير أثار بَلبَلة في «الوايت هول» (مقر الحكومة البريطانية) للدرجة التي تطلبت دعوة جميع كبار الموظفين العاملين في الشرق الأوسط للإدلاء بآرائهم حول رد الفعل المحتمل لمثل هذا الحدث على الوضع السياسي في المنطقة. لقد كنتُ ضمن من تسلموا الدعوة وكان ردي مختصراً وفي الصميم، حيث قلتُ:

«يبدو أنه من غير الضروري محاولة تقييم الآثار التي تترتب على وفاة ابن سعود على الوضع العربي، إذ إنني متأكدٌ بأنه حيٌّ وبحالة صحية جيدة (وقد عاد إلى الرياض) بعد التاريخ المزعوم لوفاته». في تلك الأيام كانت هناك حركة ذهاب وقدوم لمواطنين من نجد إلى شرق الأردن؛ وحدث قبل وقت قليل من استلام رسالة «الوايت هول» أنني كنت أتفحص آثاراً لقلعة فوق جبل عمان عندما تحدثت مع رجل كنت على معرفة عابرة به أثناء وجودي في السعودية. كان هذا الرجل واصلاً للتو من الرياض، وكان في استطاعته أن يُمدني بآخر الأخبار هناك، بما في ذلك عودة الملك من الأحساء وتفاصيل أخرى. إن أكثر هذه التقارير المثيرة ربما كانت تشير إلى التهاب حاد في العينين عانى منه الملك في ذلك الوقت، وكانت النتيجة المترتبة عليه أن فقد الإبصار في إحدى عينيه. ولكن في الوقت المناسب تم استبدال العين بأخرى زجاجية، كان تحديقها يربك الغرباء. لقد كانت عينه السليمة كعين صقر، ولكن المرء لا يعرف إلى أي اتجاه تنظر.

ملاحظة عامة

من الممكن هنا تسجيل ملاحظة عامة وهي أن السير أولاف كاروي، في دراسته عن تطورات النفط في الشرق الأوسط والمعنونة «آبار القوة Wells of Power» (دار نشر ماكميلان، ١٩٥١) لم يشر بشيء كثير عن امتياز الأحساء المبين في هذا الفصل ،أو عن الميجور هولمز، أو شركة اتحاد إيسترن آند جنرال سنديكيت، أو مفاوضات العقير .

كتاب آخر عن النفط، وعنوانه "Big Oilman from Arabia"من تأليف مايكل تشيني، ونشر (دار نشر بلانتيك بووكس، نيويورك ، ١٩٥٨) ، عبارة عن قصة ممتازة عن العمل في أرامكو، ويتناول عشر السنوات الأخيرة من المشروع ، من عام ١٩٤٨م، ولا يشير إلى المفاوضات القديمة. ففي صفحة ١٤٣ ، يكتب المؤلف: «إن بدايات المشروع يبدو أنها قد أصبحت غائرة في التاريخ».